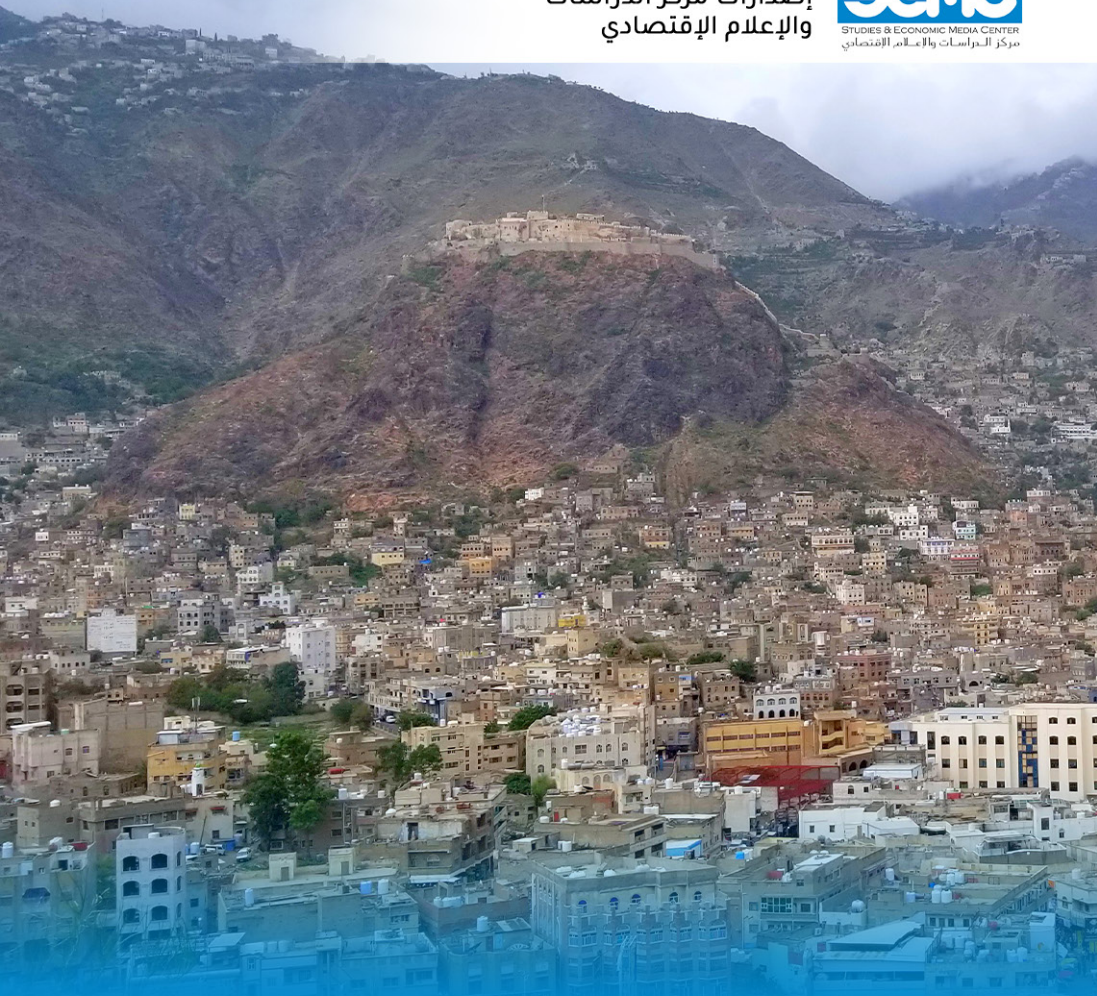




نشرة حول

تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في محافظة تعز

2024م

إعداد الباحث/

ياسر المقطري - باحث اقتصادي

باحث غير مقيم

بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي



تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في محافظة تعز

2024 م

المحتويات

4	ملخص تنفيذي	●
4	المنهجية المتبعة	●
5	السياق المحلي للمحافظة	●
8	أهم فرص الاستثمار	●
10	مصفوفة الفرص الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية لمحافظة تعز	●
12	التحديات القائمة	●
13	التوصيات	●
13	أولاً: للسلطة المحلية	○
15	ثانياً: للقطاع الخاص	○
16	المراجع	●

ملخص تنفيذي

تهدف هذه النشرة إلى تقديم معلومات مركزة وهامة عن محافظة تعز يمكن من خلالها استكشاف الفرص الاستثمارية من خلال التعريف بأهم القطاعات الإنتاجية، والبيئة المكونة للمحافظة سواء من حيث التركيبة السكانية والجغرافية، والسياق الاقتصادي، والسياسي للمحافظة وأهميتها المكانية، وأهم مؤشرات قطاعاتها الإنتاجية، والميزات التنافسية في المحافظة من حيث الموقع الاستراتيجي المطل على البحر الأحمر وباب المندب أحد أهم الممرات المائية العالمية، والمقومات الاقتصادية التي يمكن أن يبني عليها المستثمر قرارته.

تطرقت النشرة إلى أهم الفرص التي يمكن أن تستثمر على المديات الزمنية المختلفة، ثم خلصت إلى التحديات والحلول المقترحة لبعض العوائق وما يمكن أن تقوم به السلطة المحلية لغرض استقطاب الاستثمارات، وزيادة وتيرة النشاط التجاري، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في المحافظة.

المنهجية المتبعة

عند العمل على إعداد هذه النشرة تم الاعتماد على المصادر المكتبية كالدراسات والوثائق المنشورة على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى مصادر أساسية من المقابلات مع بعض مسؤولي وموظفي مكاتب السلطة المحلية، والهيئة العامة للاستثمار، ورجال أعمال وممثلين عن القطاع الخاص، وبعض الخبراء والمتخصصين في الجانب الاقتصادي، ومصادر ثانوية عبارة عن تقارير لجهات رسمية، وبعض المواقع الإلكترونية الموثوقة.

السياق المحلي للمحافظة

تقع محافظة تعز في الجزء الجنوبي الغربي للجمهورية اليمنية، وتبعد عن صنعاء حوالي (256) كيلو مترًا، وتتصل بمحافظتي إب والحديدة من الشمال، وأجزاء من محافظات لحج والضالع وإب من الشرق، ومحافظة لحج من الجنوب، وتطل على البحر الأحمر من جهة الغرب.

بلغ عدد السكان في محافظة تعز 3.55 مليون نسمة بحسب الإسقاطات السكانية للمجلس الوطني للسكان من عام 2005-2025، وبمعدل نمو سكاني 2.47% ويمثلون نحو 11% من إجمالي عدد السكان في اليمن، لكن الحرب التي شهدتها محافظة تعز منذ العام 2015 غيرت من الخارطة السكانية ومتوسط معدلات المواليد والوفيات، أضاف إلى ذلك حركة النزوح من وإلى المدينة، حيث بلغ عدد النازحين من المحافظة 415 ألف نازح، وبنسبة 14% من إجمالي النازحين كثاني محافظة بعد محافظة مأرب في عدد النازحين.

تمثل الفئة العمرية من 15-64 من هم في سن العمل نسبة 55.2% من عدد السكان وهذه ميزة تنافسية بالنسبة للمحافظة؛ فهذه الفئة عمالية تعزز من فرص المحافظة في خلق بيئة تنموية قائمة على ابتكارات وإبداعات الشباب خصوصًا في المشاريع القائمة على التقنية والابتكار، بالإضافة إلى أنها تمتد سوق العمل بأيدي عاملة يمكن تدريبها وتأهيلها بما يتلاءم مع سوق العمل.

هذه المعطيات تستوجب على السلطة المحلية إعادة النظر في توزيع التنمية والسكان من القلب "مدينة تعز" إلى الأطراف "المدن الثانوية" كمدينة المخا والتربة والمناطق الساحلية، وهناك استراتيجيات يتم العمل بها في عدد من الدول والمدن العالمية يمكن تلخيصها على النحو التالي

1. استراتيجية تنمية أراضي جديدة (من خلال مواردها الطبيعية).
2. استراتيجية المدن الجديدة (اختيار أقطاب جديدة واستيعاب استثمارات صناعية جديدة).
3. استراتيجية أقطاب النمو (إعادة توزيع ثمار التنمية مكانيًا على المديرية).
4. استراتيجية التنمية الريفية (اختيار قرى رئيسية واعتبارها أقطابًا للتنمية الريفية من خلال التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي وتوفير الخدمات والبنى التحتية).
5. استراتيجية الموقع الصناعي (توجيه الصناعات نحو مناطق مستهدفة).

على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي تساهم تعز بنسبة كبيرة، حوالي 9.7%، في تركيب الناتج المحلي الإجمالي لليمن، خلال العام 2020، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى توفر الأيدي العاملة الماهرة، وتنوع الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب مساهمتها الكبيرة في

الناتج الصناعي اليمني كونها من أكثر المحافظات الحاضنة للصناعات الوطنية.

تتنوع الأنشطة الاقتصادية في محافظة تعز كالزراعة والصناعة والثروة الحيوانية، وتمتلك المحافظة مساحات زراعية كبيرة خصبة وتزرع العديد من المحاصيل الموسمية وتتصدر المحافظات في زراعة وإنتاج الخضروات، وفيها الصناعات التحويلية والغذائية، والمحاجر، والمعادن كالححاس، والكوبلت، والمعادن اللافلزية كالحجر الجيري، والجبس ويعتبر القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات التي تتميز به المحافظة، كما يعمل بعض السكان في صيد الأسماك في شريطها الساحلي، وتعتمد المحافظة في مواردها المالية على الضرائب، ورسوم الخدمات، والزكاة وغيرها من الرسوم، حيث بلغت إجمالي الموارد العامة للعام 2022 قرابة 21 مليار ريال بعد أن كانت قد تراجعت نسبة الإيرادات خلال سنوات 2015- 2018 ثم عادت للتحسن تدريجيًا بمتوسط سنوي 43%.

لا تمتلك المحافظة موارد طبيعية كالنفط والغاز إلا أن لديها تنوعًا في القطاعات الحيوية كالثروة السمكية، والمنتجات الزراعية، والنشاطات التجارية، والأعمال الاستثمارية، والمصانع الإنتاجية، ولاتزال هناك ثروات طبيعية لم تكتشف بعد، لكن هذا التنوع لم يستغل بشكل كامل حتى اللحظة فتعتمد المحافظة حاليًا على الموارد المتحصلة من الضرائب، ورسوم الخدمات العامة، والواجبات الزكوية، وغيرها من المورّد الأخرى.

ينشط القطاع الصناعي بشكل كبير؛ فمحافظة تعز مقرًا لأكبر المجمعات الصناعية في اليمن والتي يعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، وتصنع العديد من المنتجات المختلفة بين الغذائية كالبسكويت، والسمن، والصابون، ومنتجات أخرى كالبلستيك، ومنتجات التنظيف، كما تم إنشاء قرابة 5 مصانع للمياه المعدنية.

ومن بيانات مكتب الصناعة والتجارة بلغ عدد القيد والتجديد في السجل التجاري والأسماء التجارية (877) سجلًا للعام 2022 مقارنة (1002) سجل للعام 2014، وبلغ القيد والتجديد في السجل الصناعي والحرفي (91) سجلًا للعام 2022 مقارنة بـ 129 سجلًا في العام 2014 وتوضح الأرقام أن هناك إقبال على الاستثمار من خلال التسجيل الجديد أو تجديد الأسماء والعلامات التجارية السابقة.

يعتبر القطاع الزراعي والذي يتركز في المناطق الساحلية والوسطى من المحافظة وعلى الأنهار والوديان في مديريات مثل الواضية وموزع وأجزاء كبيرة في مديرية المخا من أهم القطاعات الإنتاجية في المحافظة، ومديرية ماوية ويعمل في القطاع الزراعي 21% من إجمالي الأيدي العاملة في المحافظة، وتشكل تعز 22% من إنتاج الخضروات. وبلغت المساحة المحصولية 86997 هكتارًا، وتشكل المساحة التي لا تعتمد على الري نسبة 73% بإجمالي 63508 هكتارات.

وتشير آخر التقديرات للعام 2022 بأن إجمالي ما تنتجه المحافظة من المحاصيل الزراعية (إجمالي الإنتاج النباتي) وصل إلى 287,805 أطنان، مقارنة بـ 256,676 طنًا في العام 2014 وبنسبة زيادة 12%. وبلغ عدد المشاريع في القطاع الزراعي المنفذة

44 مشروعًا حتى العام 2014 بإجمالي تكلفة 5.2 مليار ريال يمني، هذا الرقم رغم تواضعه وتغيره خلال فترة الحرب إلا أنه مؤشر على أن القطاع الزراعي لا يزال واعدًا وسيستقطب استثمارات كبيرة.

تنتج المحافظة محاصيل زراعية متنوعة، فعلى مستوى الحبوب (الذرة، الدخن، القمح، الشعير)، ومن الخضروات (الطماطم، والبصل، والكوسا، والياميا، والفجل، والبقدونس، والباذنجان والخيار..)، أما الفواكه فتنتج (العنب، والموز، والبابايا، والمانجو، والليمون، والبطيخ، والتين، والجوافة..)، ومن المحاصيل النقدية (البن، والسمس، والقطن) وكميات كبيرة من الأعلاف.

يعد القطاع السمكي أحد القطاعات الإنتاجية المهمة في اليمن، وتساهم محافظة تعز بإنتاج 5000 طن في السنة وفقًا لبيانات عام 2014، وتقع مدينة تعز على أجزاء من سواحل البحر الأحمر بطول شريط ساحلي 138 كم يمتد من باب المندب جنوبًا وحتى مدينة الخوخة شمالًا، كانت المحافظة تمتلك بنية تحتية متواضعة قبل الحرب إلا أنها تعرضت للتدمير جراء الحرب، تمثل ذلك في فقدان العديد من قوارب الصيد وتدمير مناطق الإنزال السمكي، وتأثر بشكل كبير جراء زراعة الألغام، وفرض إجراءات التفتيش والمنع للصيادين من الاصطياد، قبل أن يعود القطاع ليتحسن في الفترة الأخيرة وتشير المعلومات التقديرية إلى التحسن الكبير في القطاع السمكي في المحافظة خلال الفترة من 2018-2022 فقد ارتفع عدد قوارب الصيد من 1000 إلى 5000 وبنسبة زيادة بلغت 400%. كما ارتفع عدد الصيادين من 3000 إلى 12000 صياد، وهذا التحسن جاء نتيجة الاستقرار النسبي في مناطق الساحل والسماح للصيادين بالصيد وانخفاض حدة الصراع في البحر الأحمر، لكن الأرقام قد تتغير جراء الأحداث الأخيرة في البحر الأحمر والهجمات على السفن التجارية.

تساهم القطاعات الأخرى في عملية التنمية الاقتصادية وبمستويات مختلفة ومن تلك القطاعات القطاع التعليمي، والقطاع الصحي، والقطاع التجاري، والقطاع الخدمي، ونشير إلى أهم تلك المؤشرات ففي القطاع التعليمي يعد قطاع الخدمات أحد أهم تلك القطاعات من حيث كثافة الأنشطة والانتشار ويشمل الفنادق، والمطاعم، والمدارس، والجامعات الخاصة، والمستشفيات، والمعاهد، والبنوك.

تعد تلك الأنشطة مهمة من حيث كثافة العمالة فيها ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي، وبالنظر إلى أهم تلك المؤشرات في القطاع الصحي المستشفيات، والمدارس، والجامعات الخاصة بالإضافة إلى القطاع المصرفي حيث يتواجد في المحافظة قرابة 30 فرعًا مصرفيًا للبنوك المحلية، إلا أن معظمها يقع في المدينة الرئيسية مع تواجد لبعض البنوك في المدن الثانوية وهذا مؤشر إلى أن هناك فجوة في انتشار الخدمات البنكية على الرغم من سعي البنوك نحو الشمول المالي؛ وتقديم خدمات إلكترونية قائمة على البرامج والتطبيقات الذكية مما يساهم في وصول المجتمع للخدمات المصرفية بسهولة ويسر.

أهم فرص الاستثمار

كل القطاعات الإنتاجية والخدمية مازال واعدة في المحافظة؛ فتركبتها الجغرافية، وتضاريسها المتنوعة، والبيئة المثالية يجعلها بيئة خصبة للعديد من الاستثمارات والفرص المتنوعة.

لاتزال المحافظة بحاجة إلى الاستثمار في التعدين واستغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تدخل في صناعات مختلفة كصناعة الأسمنت والزجاج والسيراميك وأحجار الزينة، ومن خلال مؤشرات القطاع تحتاج تلك الفرص إلى إمكانيات كبيرة وشركات متخصصة محلية أو بالشراكة مع شركات أجنبية، نظرًا لعدم توفر الدراسات العلمية المتخصصة في هذا الجانب كما تحتاج إلى وسائل وتقنيات حديثة وكفاءات فنية.

من خلال مؤشرات القطاع الزراعي فإن المحافظة لاتزال فيها فرص واعدة، ويعمل في القطاع مزارعون بقدرات وإمكانيات ذاتية متواضعة، حيث لا توجد شركات متخصصة يمكنها أن تشكل نقلة نوعية من خلال إدخال التقنيات الحديثة في الري، والحصاد، والتخزين، والتبريد، والتسويق، والتصدير، كما يمكن أن تدخل في استصلاح مناطق زراعية، واستغلال المياه الموسمية المتدفقة من الأودية، وحفر الآبار الارتوازية غير المكلفة، فلا يزال هناك مساحات كبيرة يمكن أن تستغل بالتنسيق مع السلطات المحلية التي بدورها تعمل على تقديم التسهيلات اللازمة وتهيئة المناخ المناسب. وهناك منتجات زراعية حالية تحتاج إلى شركات لتحسين جودتها وتطويرها تقنيًا لتصبح ملائمة للأسواق الخارجية، ويعد البن اليمني المنتج الشهير الذي يزرع في مناطق مختلفة من تعز لعل أهمها منطقة بني حماد والمسراخ، ويمكن أن تنتشر زراعته في مناطق أخرى قريبة لنفس البيئة والمناخ. وعلى مستوى الثورة الحيوانية هناك فرص تطوير إنتاج الجبن البلدي (جبنه المعاز)، وإعادة تغليفها وتعليبها بجودة عالية لتكون قابلة للتصدير خصوصًا في مديرية مقبنة التي تشتهر بإنتاجه للسوق المحلي.

أما فرص الاستثمار في القطاع السياحي فتكمن في إقامة المنتجعات السياحية على سواحل البحر الأحمر على المدى المتوسط والبعيد، وتوفير الخدمات الفندقية، واستقطاب الزائرين من المحافظة أو من المحافظات الأخرى حيث يمر الخط الدولي الأسفلتي على امتداد الساحل، ويمكن إقامة محطات توقف للمسافرين مزودة بالفنادق والمطاعم وجميع الخدمات اللازمة، ويمكن أن تقام تلك المحطات في مديرتي المخا وذوياب حيث الشواطئ الرملية الجميلة التي تحتاج إلى استكشاف من قبل المستثمرين ورجال المال والأعمال.

القطاع الصناعي لديه فرص لإقامة المجمعات الصناعية في المساحات الكبيرة المتوفرة في مديرتي المخا وذوياب الساحليتين، إضافة لمشاريع استثمارية كبيرة؛

فمدينة المخا التجارية والتاريخية هي المدينة الأكثر ترشيحاً لتلعب الدور القادم، فالمساحة الجغرافية للمديرية كبيرة حيث تبلغ (1.6) ألف كم²، ومعظم تلك المساحة هي أرض منبسطة من الساحل إلى محاذاة الجبل باتجاه الشرق، تتميز تلك المساحة بأنها مناسبة جداً لإقامة استثمارات ومناطق صناعية ففيها مطار، وميناء تجاري يمكن الشحن والتفريغ فيها للمواد الخام، وتقع على أحد أهم خطوط الملاحة الدولية والذي تمر عبره أكثر من 21 ألف سفينة وناقلة سنوياً، كما تقع على خط دولي بري يربطها بمحافظة عدن - العاصمة المؤقتة للبلاد - وإحدى أهم المدن اليمنية قبل الحرب وبعدها من حيث الموقع الجيوسياسي والتجاري، والمخا مؤهلة لتكون مدينة تجارية صناعية بامتياز، بالإضافة إلى أنها قريبة من مديريات ذات إنتاج زراعي وحيواني وأخرى غنية ببعض المعادن والصخور، وشواطئ صيد طويلة.

يجب أن تقوم السلطة المحلية بتحديد تلك المناطق الصناعية وفق معايير مدروسة وحسب نوعية التصنيع بحيث تخصص تلك المناطق للمستثمرين الراغبين في التصنيع، وبعد البدء بتحديد المناطق تعمل على الشراكة مع القطاع الخاص؛ لتوفير البنية التحتية الأساسية كالطاقة الكهربائية والتي يمكن إنتاجها إما من خلال عقود تشغيل للمحطة البخارية، أو دعم مركزي من الحكومة، أو دعم منظمات دولية، وإنزال المخططات العمرانية وشق الطرق الرئيسية والفرعية وعمل شبكة التصريف الصحي وذلك في المناطق الصناعية المحددة بالقرب منها.

هناك فرصة حقيقية في الوقت الراهن لإمكانية الاستثمار في القطاع السمكي بواسطة شركات استثمارية كبيرة محلية واجنبية تقوم ببيع أو تأجير قوارب صيد ذات تقنيات متقدمة للصيادين والجمعيات لتساعدهم على زيادة حجم الإنتاج السمكي، ومن ثم الشراء منهم وإعادة تصديره للخارج بمواصفات عالية أو بيعه محلياً، وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار بمراكز تفريغ الأسماك على الساحل بحيث يحتوي المركز على (قاعة استقبال السمك - مستودع وقود - مضخة لتزويد القوارب بالوقود - مصنع ثلج - ومخزن ثلج - مخزن تبريد) ستعمل المراكز على زيادة الإنتاجية لدى الصيادين وخلق عوائد للمستثمر.

على مستوى القطاعات الأخرى تتوفر الكثير من الفرص، فقطاع الطاقة واعد خصوصاً وأن المحطات العامة متوقفة تماماً، ويمكن الاستثمار في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وهذا التوجه يفرض نفسه بشكل كبير مع الكلفة العالية لمصادر الطاقة التقليدية، وقطاع التعليم والصحة بحاجة إلى استثمار نوعي لاستقطاب الكثير من الخريجين التواقين لتخصصات جديدة تواكب التقدم التقني والتكنولوجي في العالم.

وتحتاج المحافظة إلى مستثمرين في القطاع الخدمي من خلال إنشاء مراكز ومعاهد متوسطة في التعليم التقني المواكب لحاجة السوق والعمل والتطور التكنولوجي مثل تخصصات (البرمجة والتطبيقات - أنظمة الشبكات - صيانة المركبات الحديثة - المكننة وأنظمة التحكم الآلي - تقنيات الإنتاج النباتي والحيواني).

مصفوفة الفرص الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية لمحافظة تعز

القطاع	أهم الفرص
الزراعي	● شركات تبريد وحفظ وتخزين للمنتجات الزراعية. ● شركات تنمية المنتجات الزراعية وإعادة تعبئتها وتغليفها وتسويقها وتصديرها. ● استصلاح الأراضي الزراعية وإدخال تقنيات حديثة في الإنتاج كأنظمة الري الحديثة. ● صناعات غذائية تحويلية تعتمد على منتجات زراعية. ● صناعات غذائية تحويلية تعتمد على المنتجات الحيوانية كالألبان والأجبان ومشتقاتها. ● تمويلات للمزارعين والجمعيات الزراعية. ● مصانع حفظ وتجميد وتعليب اللحوم. ● أسواق مركزية لتسويق المنتجات الزراعية في أهم المدن الثانوية. ● ثلاجات تخزين ونقل للمنتجات الزراعية بالقرب من الأسواق.
السمكي	● مراكز تفريغ الأسماك على الساحل يحتوي المركز (قاعة استقبال السمك - مستودع وقود - مضخة لتزويد القوارب بالوقود - مصنع ثلج - ومخزن ثلج - مخزن تبريد). ● شركات تجميد وتخزين المنتجات السمكية. ● شركات بيع قوارب تقليدية وقوارب ذات تقنيات حديثة تساعد الصياد في زيادة الإنتاج. ● مصانع تعليب الأسماك وإعادة تسويقها محليًا وخارجيًا. ● استزراع الأسماك والأحياء البحرية وخصوصًا الجمبري (روبيان). ● شركات تصدير وتسويق للمنتجات السمكية بعد شرائها من الصيادين المحليين. ● تأسيس معاهد متوسطة في جانب تنمية الموارد السمكية والاستزراع السمكي، وفتح تخصصات جديدة في جامعة تعز في ذات الجانب.
الصناعي	● صناعات غذائية كالألبان ومشتقاتها. ● مصانع تعتمد على المنتجات الزراعية كالزيوت. ● مصانع المياه المعدنية. ● صناعة الأسمنت بالقرب من المواد الخام في مديريات الساحل. ● مصانع التعليب والتعبئة للمنتجات الزراعية والحيوانية والبحرية.

● صناعات البطاريات والألواح الشمسية. ● الصناعات التحويلية القائمة على بعض الفلزات والنحاس والكوبلت. ● تأسيس معاهد تقنية تهتم بالتخصصات الفنية المساندة للقطاع الصناعي.	
● شركات تعدين واستكشاف للمعادن والثروات الطبيعية. ● شركات تصنيع تعتمد على المعادن والمواد الخام الأولية المتوفرة في المحافظة.	التعدين
● إنشاء المعاهد التقنية والتي تعتمد في منجها على التكنولوجيا الحديثة مثل ○ معاهد أو تخصصات زراعية تشمل تخصصات الإنتاج الحيواني والنباتي، والبيئة، والمناخ. ○ معاهد أو تخصصات سمكية تحتوي على تخصصات كالإنتاج السمكي، والاستزراع، وسلاسل الإمداد. ○ معاهد تقنية متخصصة في البرامج والتطبيقات الآلية، وصيانة المركبات الحديثة، أنظمة الشبكات - أنظمة التحكم الآلية. ○ معاهد صناعية متخصصة في أنظمة التحكم الآلي الصناعي، تقنيات الإلكترونيات، الكهرباء والميكانيك.. الخ. ● فرص متعددة في القطاع السياحي فما تزال شواطئ تعز، وشريطها الساحلي الطويل فرصة كبيرة أمام المستثمرين لعمل المنتجعات السياحية والحدائق ومدن الألعاب، وترميم المناطق الأثرية كقلعة القاهرة والمارات الأخرى وفتحها أم الجمهور، إضافة إلى إنشاء حدائق عامة وخاصة، واستغلال منابع المياه الساخنة كسياحة علاجية. ● شركات تطوير عقاري يمكنها الاستثمار في الأبراج السكنية والمدن السكنية في المناطق المفتوحة. ● تأسيس جامعات تعتمد التخصصات الجديدة التي تواكب سوق العمل الافتراضي (التجارة والتسويق الإلكتروني) والحققي. ● الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة في ظل كلفة الطاقة التقليدية، مع الحاجة الماسة لها. ● إنشاء معاهد فنية وتقنية لتطوير قدرات الشباب والاستثمار في تطوير سلاسل التوريد.	قطاع الخدمات

التحديات القائمة

هناك بعض التحديات التي قد تواجه المستثمرين في المحافظة منها:

- استمرار غلق الطرقات الرئيسية وانقسام المؤسسات بين أطراف الصراع.
- تغطية الطاقة الكهربائية في المحافظة والتي لاتزال مكلفة، مع توقف تشغيل المحطات الحكومية.
- ضعف البنية التحتية والمؤسسية في ظل التدمير الذي تعرضت له المحافظة جراء الحرب.
- غياب التوجه العام للسلطة المركزية والمحلية في ظل استمرار الصراع.
- مركزية اتخاذ القرار وتداخل السلطات والصلاحيات بين الحكومة والسلطة المحلية في ظل جمود التشريعات المنظمة للاستثمار، وعدم البحث عن الحلول البديلة.
- استمرار الانقسام وتشتت الموارد وسيطرة جماعة الحوثي على المنطقة الصناعية وأجزاء أخرى من المحافظة.
- عدم وجود مخططات حضرية لبعض المدن والمديريات.
- ضعف التنسيق المشترك بين مديريات الساحل والسلطة المحلية في المحافظة.
- عدم وجود مخططات حضرية لبعض المدن والمديريات.
- ما يزال ميناء المخا بحاجة إلى إعادة تأهيل وتطوير كل مقوماته، كالأرصعة والرافعات واللنشات، وغيرها فهي بحاجة إلى دراسة فنية للتأهيل.
- هناك قصور في الجانب الأمني بالرغم من التحسن الذي طرأ على كفاءة الأجهزة الأمنية وفرص سيطرة معقولة.

التوصيات

أولاً: للسلطة المحلية:

- يجب أن تساهم السلطة المحلية في تعز وبدرجة كبيرة في استغلال الفرص الموجودة وتهيئة فرص جديدة فبدون مشاركتها في تحسين البيئة الاستثمارية وتطوير السياسات واتخاذ الإجراءات المناسبة وخلق توجه عام للتنمية وإشراك القطاع الخاص في استكشاف وتحديد أولويات الفرص لا يمكن لتلك الفرص أن تستغل، ونسرد بعض الخطوات والأولويات التي يجب أن تبدأ بها السلطة المحلية
- العمل للوصول إلى مرحلة الاستقرار الأمني، وتحسين كفاءة رجال الأمن لضبط الجريمة والمنفلتين وإيقاف التصرفات والجبايات خارج القانون وحماية الحقوق والأمولاك العامة والخاصة والحد من المظاهر المسلحة في الأماكن العامة.
- حل مشكلة الطاقة الكهربائية فهي من أهم الخطوات التي يجب أن يتم معالجتها وبسرعة والفرصة الوحيدة في ظل ضعف موارد السلطة المحلية هي الشراكة مع القطاع الخاص في إنشاء محطة توليد هجينة.
- فتح طرق رئيسية بديلة تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى عبر الخط الدولي الساحلي وشق وصيانة وتعبيد الطرقات الفرعية الرابطة بين مركز المدينة والمديريات الأخرى، وتحديداً خط مدينة تعز الكدحة المخا.
- تحديد مناطق صناعية في مديرية المخا وذوباب وأخرى زراعية، وتحسين البنية التحتية في تلك المناطق بالشراكات مع القطاع الخاص، أو عبر المنظمات الداعمة.
- تحسين مستوى الخدمات العامة، وانتهاج سياسة تشاركية مع القطاع الخاص تسهم في تغطية عجز الموارد لدى السلطة المحلية وتساعد في الاستثمار بالقطاعات الخدمية التي لا تستطيع استثمارها بمفردها.
- العمل وفق استراتيجيات علمية ومنطقية ودراسات لتغيير خارطة توزيع التنمية الاقتصادية لتشمل مختلف المديريات والمدن الثانوية.
- تنمية المنتجات الزراعية والسمكية كأهم قطاعين تعتمد عليهما المحافظة ودعوة القطاع الخاص للاستثمار في القطاعين وتقديم بعض الحوافز التشجيعية، ومساندة المستثمرين الحاليين أفراد وشركات لأجل زيادة حجم الإنتاج والتنسيق مع جميع الجهات الداعمة والمانحة، والبنوك، ومؤسسات التمويل على منح التسهيلات والتمويلات الميسرة للشركات التجارية والمستثمرين الحاليين والراغبين في الاستثمار بالقطاعين.

- إنشاء بوابة إلكترونية عبر نافذة واحدة لتحصيل جميع موارد السلطة المحلية، وتحسين مستوى الموارد العامة وزيادة كفاءة التحصيل والحد من الفساد والهدر وتفعيل أجهزة الرقابة والشفافية.
- البدء بخطوات جادة في إدخال التقنيات الحديثة والتطبيقات والأنظمة والبرامج التي تساهم في تأسيس المكاتب الحكومية وتسهيل الإجراءات والوصول للخدمات.
- تشكيل توجهات عامة لدى القطاع العام في المكاتب الحكومية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع ككل نحو أهداف تنموية واضحة واستراتيجيات محددة مبنية على فهم الظروف الحالية والمستقبلية للمحافظة، وقائمة على دراسات تشخيصية للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- العمل على توزيع التنمية في المحافظة من خلال تنمية مدن ومناطق أخرى مؤهلة وفق معايير الموقع والمساحة والإمكانات المتوفرة كمديريات الساحل ومدينة التربة ومدن ثانوية أخرى.
- إعلان المخا والمديريات القريبة منها كمنطقة حرة في المدى المتوسط والعمل على تهيئتها منذ الآن وفق رؤية وخطة مدروسة.
- تشجيع وحث المستثمرين الحاليين والمحتملين على إدخال التقنيات الحديثة ووسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاستثمارية الواعدة كالقطاع الزراعي والسمكي.
- تأسيس مجلس اقتصادي على مستوى المحافظة يشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وممثلين من القطاع الحكومي يساهم في رسم السياسات العامة فيما يتعلق بالجانب التنموي والاستثماري.

ثانياً للقطاع الخاص:

- عمل دراسات استكشافية وجدوى اقتصادية ومسوحات لأهم الفرص في المناطق والمديرية المذكورة.
- التوجه نحو الإنتاج واستغلال الخامات المحلية في ظل التكلفة العالية والتعقيدات الراهنة للمنتجات المستوردة.
- الاستمرار في تبني المبادرات والحلول التي تسهم في خفض تكلفة الاستيراد للمحافظة من خلال مناصرة تشغيل ميناء المخا.
- هناك عمالة كبيرة في محافظة تعز يمكن البناء عليها وتدريبها وتأهيلها وسوف تساهم في بناء مشروعات عملاقة خصوصاً في الجوانب التقنية، والفنية، والتصنيع، والإنتاج، والقطاع الخدمي.
- التنوع الثقافي والعلمي والتعايش مع الآخر في محافظة تعز يجعلها بيئة صحية للأعمال والاستثمار ورجال الأعمال والمشاريع الخاصة خصوصاً في المشاريع ذات الكثافة العمالية.
- الاقتصاد المحلي بحاجة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق النمو من خلال شركات مساهمة او خاصة تستطيع تعبئة الموارد واستثمارها، وتوزيع المخاطر في ظل الظروف الراهنة، وإشراك المجتمع في التنمية والاستثمار سيبدد المخاوف ويخلق حاضنة لبيئة الأعمال ويؤسس لمشاريع استثمارية جديدة سواء في محافظة تعز أو غيرها من المحافظات.

المراجع

- 1 - المركز الوطني للمعلومات، [/https://yemen-nic.info/gover/taiz/brife](https://yemen-nic.info/gover/taiz/brife)
- 2 - المجلس الوطني للسكان، والجهاز المركزي للإحصاء، الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية 2005 - 2025.
- 3 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 68، يناير 2022.
- 4 - مصفوفة تتبع النازحين، المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، مايو 2023، <https://dtm.iom.int/reports/alymn-astbyan-nwaya-alnazhyn-dakh-lyaan-mayw-2023>
- 5 - الشميري، نجيب، رؤية جغرافية لتنمية النظام الحضري لمحافظة تعز، مجلة جامعة النجاح، مجلد (33)، العدد (4)، 2019.
- 6 - الواقع الاقتصادي، وبيئة الأعمال، والقطاعات المنتجة لمحافظة تعز، دراسة تشخيصية، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2023.
- 7 - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اليمن (موئل الأمم المتحدة HABITAT) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/ اليونسكو https://yemenportal.unhabitat.org/wp-content/uploads/2021/01/01-Taiz-City-Profile_02.pdf, 2018
- 8 - مجلة النفط والمعادن، وزارة النفط والمعادن، العدد (48)، يناير 2023.
- 9 - فهد راجح، النفط في اليمن حقائق ومؤشرات، المخا للدراسات الاستراتيجية، اليمن، 2022.
- 10 - الواقع الاقتصادي، وبيئة الأعمال، والقطاعات المنتجة لمحافظة تعز، دراسة تشخيصية، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2023.
- 11 - التقييم المرحلي للمؤشرات العامة لمحافظة تعز 2018-2022، مكتب التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، تعز.
- 12 - كتاب الإحصاء الزراعي 2020، https://agristatyemen.com/wp-content/uploads/2022/02/agri_stat_yemen_y2020-2.pdf
- 13 - بيانات مكتب التخطيط والتعاون الدولي، والهيئة العامة للاستثمار بتصرف.
- 14 - كتاب الإحصاء الزراعي السنوي للعام 2014.
- 15 - العريشي، صحيفة الثورة، الأحد 22 يونيو 2014، العدد 18112، <https://althawrah.ye/wp-content/uploads/pdf/2014/06/22/15.pdf>



يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منذ عام 1983م مع شركائه من صنّاع القرار، ومؤسسات الإعلام، ومراكز البحوث الاقتصادية، والأكاديمية، والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص، لدعم التوسع في شمولية السياسات الاقتصادية، وترسيخ مفاهيم وممارسات الحوكمة الرشيدة، ومواطنة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، والنزاهة والشفافية، وخلق بيئة ممكنة لريادة الأعمال، وإيضاً تيسير التجارة بين الدول؛ بالإضافة إلى مساعدة مؤسسات القطاع الخاص على تعزيز قدراتها المؤسسية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منظمة غير حكومية وغير ربحية وجزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن وهو أيضاً إحدى المؤسسات الأربعة الرئيسية المعتمدة لدى الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وهو صندوق مستقل يعمل من أجل تعزيز المؤسسات الحيوية للحوكمة الديمقراطية.

لدى مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حالياً حوالي 200 مشروع في أكثر من 80 دولة حول العالم، وتسعى هذه المشاريع إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية الشمولية، من خلال حلول يقودها القطاع الخاص لمواكبة أبرز التحديات الاجتماعية-الاقتصادية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

هاتف : 9200 - 721 (202)

www.cipe.org

www.cipe-arabia.org



فريق الإصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص في اليمن بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص اليمني من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.



مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

<https://economicmedia.net/>

اليمن - تعز - حي الدحي



00967-4- 249306



www.economicmedia.net



economicmedia@gmail.com



@Economicmedia



Economicmedia